ضيف الخميس

قانون الاستثمار يجب ان يعدل

وزير المالية لـ (المدى): ما زلنا نعمل بتشريعات سنت قبل (٢٣) سنة

استوزر ثلاث مرات في عراق ما بعد التغيير، استلم مهامه كوزير للاسكان والتعمير، ومن ثم الداخلية، والان وزارة المالية.
اثار جدلاً في الشارع العراقي من خلال اتهامات مزعومة بشأن منعه التعيينات وتدني رواتب المتقاعدين وقيامه بترشيق موازنة الوزارات كل هذه الاسئلة وغيرها من المحاور حملتها (المدى) في حوار ضيف الخميس وزير المالية بيان جبر الزبيدي مؤكداً لها بأن المالية انجزت ٨٠٪ من مقترح قانون زيادة رواتب المتقاعدين درجة معاون مدير عام فما دون.

حاوره:يوسف المحمداوي

عملية الفجر الساطع لمحاربة الفساد المالي والاداري استطعنا من خلالها حجز ٦٧ شاحنة عند المنافذ الحدودية وبعد التدقيق وجدنا فيها الكثير من حالات الفساد وتم احالة موظفي الكمارك الى القضاء والبعض منهم سيعدم .

وبشأن ملفات الفساد الاداري الموجودة في الوزارة ، قال الزبيدي: ان المالية اول الوزارات التي قامت بارسال وكيل وزير وثلاثة مدراء عامين الى السجن وكذلك قامت بحجز ٦٧ شاحنة عند المنافذ الحدودية لتورط اصحابها بقضايا فساد اداري مع موظفي المالية هناك وبشأن تفعيل قانون الاستثمار أكد الوزير بأن القانون يحتاج الى بعض التعديلات اهمها تمليك المستثمر الارض التي اقيم عليها المشروع معللاً ذلك بأن رأس المال جبان ويتردد في حالة عدم ضمان ذلك، عن التخصيصات الممنوحة من قبل رئيس الوزراء للادباء والصحفيين والفنانين، اشار الوزير الى ان المالية لم يصدر لها قرار تشريعي من مجلس النواب يخولها بصرف تلك التخصيصات لان صرفها من دون قانون يعد مخالفة قانونية على الوزارة ، وفيما يلي نص الحوار:

ضرورة زيادة نسب تصدير النفط

×هل تجدون الموازنة كافية للنهوض بواقع البلد ؟

– موازنة العام ٢٠٠٩ تأثرت بالأزمة العالمية وتراجعت لسببين مهمين اولهما انخفاض صادراتنا النفطية والامر الثاني هو انخفاض اسعار النفط ،ففي الوقت الذي كان فيه سعر برميل النفط ١٤٧ دولار في نهاية العام الماضي ٢٠٠٨ ، تراجع الى سعر ٣٠ دولاراً و٣٧ دولاراً ، في الوقت الحالي هناك تحسن ولكن الموازنة رسمت وحددت في أوج الازمة المالية ، وبالتالي تأثر قطاع الاستثمارفي المحافظات وفي الوزارات ،وانخفضت الاموال المخصصة للاستثمار من ٢٠ مليار دولار الى ١٤ مليار دولار هذا بلاشك سيترك اثره على الواقع الاستثماري للبلد.

× يعني الموازنة لاتكفي؟

– نعم لاتكفي واذا اردنا النهوض بالواقع الخدمي والاستثماري للبلد في ظل موازنة عالية ،بحيث علينا ايصال نسبة تصدير النفط وليس الانتاج الى سابق عهده فأذا استطعنا ان نصدر من ٣-٤ مليون برميل يوميا نكون قد وفرنا موازنات طموحة تصل الى ١٠٠ مليار دولار حينها نستطيع ان نقول بأننا قادرين على الوفاء بالتزامتنا.

اقرار موازنة تكميلية محدودة جدا

×هل هناك موازنة تكميلية وماحجمها بتصوركم بعد تحسن اسعار النفط ؟

– نعم هناك تحسن ولكنه متذبذب ،فنجد الاسعار ترتفع الى نسبة ٦٥ ومن ثم تتراجع،لذا نحن نراقب عن كثب معدلات التصدير ومعدلات الاسعار،عندما نشعر ان هناك اتجاهاً حقيقياً في تصاعد كميات التصدير وكذلك ارتفاع الاسعار سنلجأ الى اقرار موازنة محدودة جدا لاتتجاوز الـ ٥٪ من الموازنة الحالية،قانون الاستثمار بحاجة الى تعديل.

× كيف نصنع حاضنة وبيئة آمنة قانونيا وواقعيا للاستثمار؟

– الاستثمار يحتاج الى بيئة صالحة تعتمد على اسس متعددة ،اولا الامن والاستقرار لان رأس المال جبان،ثانيا يجب ان تجرى تعديلات على الكثير من القوانين،سواء في قانون الاستثمار او القوانين الاخرى المتعلقة بالمستثمر لحمايته،فقانون الاستثمار رقم ١٣ من القوانين الجيدة ويعد من افضل قوانين الاستثمار في المنطقة ،لكن فيه بعض النقاط التي تحتاج الى تعديلات.

×ما هي ابرز تلك النقاط ؟

– من جملتها ان المستثمر يمتلك الارض لان المستثمر اذا شرع لبناء وحدات سكنية والارض باسم الحكومة يولد عنده نوع من التخوف والقلق في دول الجوار مثلا عندما يكمل المستثمر نصف المشروع تملك الارض له .حتى يمكنه ان يبيعه فاذا ما اراد المستثمر ان يبني فندقا بخمسة نجوم او مستشفى متطور فيجب ان تكون الارض بأسمه والمستشفى او المجمع السكني او الفندق تسترجعه بعد خمسين عاما اذا كان عقد الايجار يشير الى ذلك لذلك انا قدمت مقترحاً الى مجلس الوزراء واقر من قبل المجلس وهو تمليك الارض للمستثمر ليس من اجل تمليك الاجنبي ، انما تمليكها من اجل الاستثمار وستبقى تلك المشاريع هي ملك للعراق لانه بناء غير منقول ولايستطيع المستثمر نقله بواسطة الطائرة مثلا.

مازلنا نعمل بقانون شرع قبل ٢٣ سنة

×هل هناك معوقات اخرى للاستثمار؟

– اعتقد ان الامن والقوانين كفيلان بقدوم المستثمر وقانون الاستثمار فعال ويعمل ولدينا الان مشروع استثماري وهو بناء فندق خمسة نجوم.

×لسنا بحاجة الى فنادق بل الى مجمعات سكنية؟

– بالنسبة للمجمعات السكنية هناك الكثير من المشاريع المطروحة في المحافظات بشأن المجمعات لكن ما يعوق العمل بها هو القوانين المعقدة ،وهناك مثلا قانون ٣٢ لسنة ١٩٨٦ قانون شرع قبل ٢٣ سنة ومازلنا نعمل به الى الان ،نحن نحتاج الى قوانين جديدة ،ورفعنا بعضها الى مجلس النواب ونتمنى على المجلس الاسراع بانجاز تمليك الاراضي للمستثمرين حتى يبدأ تنفيذ المشاريع.

×الى متى تبقى ميزانية الدولة تمول بعض مشاريع القطاع العام مع ثبوت عدم جدواها ؟

– نتفق معكم تماما في هذه الرؤية واقول علينا أن نغادر شركات القطاع العام باتجاه الخصخصة او باتجاه المساطحة كما حدث في معامل السمنت الثلاثة التي تعمل الان وتنتج ومن خلالها استطعنا ان نحمي العمل لاننا نلزم الشركة باعطاء اجوره بشكل دائمي وبنفس الاجور السابقة او اكثر.وعلينا ان نضع قوانين لحماية العاطلين العاملين في تلك المؤسسات وعلى الحكومة ان تغادر دائرة القطاع العام وتعطيها الى القطاع الخاص لغرض استثمارها ،اما اذا بقي الحال على ماهو عليه الان سنبقى ندفع اموالا طائلة من الموازنة كان من المفترض ان تصب في بناء البلد.

×هل ترون مستوى الصرف بالنسبة الى الدينار العراقي ازاء العملات الاجنبية في مستوى الطموح ام ان هناك مايشير الى استقوائه مجددا؟

– بعد سقوط النظام كان الدولار يساوي ثلاثة الاف دينار عراقي ثم استقر على الـ ١٥٠٠ والان استقر ما بين ١١٧٠ – ١١٨٠ وهذه اشارات جيدة وهذا سعر مناسب وكانت توجهنا هو مطالبة البنك المركزي بين قوسين المستقل لانه غير تابع للوزارة ،طالبناه بضرورة رفع الاصفار، وان يكون الدينار العراقي معادلا للدولار او بحدود ١،٠٠١وهي محاولة لاعادة القيمة الحقيقية للدينار العراقي باعتبارنا بلداً نفطياً.

×هل من الممكن ان نلاحظ ذلك قريبا ؟

– نعم من الممكن جدا ومجلس الادارة في البنك المركزي اتخذ قراره بهذا الشأن، ولكن عملية التنفيذ تحتاج الى وقت.

احلنا موظفين للقضاء بعضهم سيعدم والاخر سيسجن

×وزا رتكم هل تجدونها منزهة من الفساد الاداري؟

– يؤسفني ان اقول نحن ورثنا فسادا ماليا واداريا من النظام السابق في ظل سياسات خاطئة وعبثية من قبل ذلك النظام ،الحروب والحصار ولدت مايسمى بالفساد المستشري في مؤسسات الدولة ، فما ذا نتوقع من موظف راتبه الشهري ثلاثة دولارات ،يضطر بالطبع للجوء في خانة الفساد الاداري والمالي ،الان والحمد الله الرواتب جيدة والدولة الان بدأت بالفعل في تفعيل دورها الرقابي وملاحقة المفسدين ومكافحة الفساد واذا تحدثنا عن وزارة المالية ،فقد عقدنا اجتماعات مهمة مع الدائرة القانونية والمفتش العام ووجدنا هناك قانوناً يسمح للوزير المختص بعزل الموظف الفاسد، واول وزارة بدأت بذلك هي وزارتنا وعزلنا سبعة موظفين بدرجات مختلفة وبالتالي حرمناهم حتى من حقوقهم التقاعدية لان هؤلاء مفسدون واثروا كثيرا في عمل الوزارة وكذلك سحبنا يد العديد من الموظفين في دائرة التقاعد والمصارف العراقية ،لدينا حملة كبيرة لمكافحة الفساد في دوائر الكمارك والضريبة والعقاري بدأت في بغداد،وتشمل جميع المحافظات وشكلنا لجاناً متعددة ومتخصصة تقوم بتدقيق الشاحنات التي تدخل البلاد ،وعملية الفجر الساطع التي استطعنا فيها من حجز ٦٧ شاحنة عند منفذي الوليد وطريبيل وبدأنا بتدقيقها ووجدنا فيها الكثير من حالات الفساد، العقاب سيطال الموظفين المفسدين الذين يتعاملون بهذا الشكل المخزي واحلناهم للقضاء فبعضهم سيعدم والبعض الاخر سيسجن وكذلك في محافظة البصرة ، تم نقل اكثر من ١٢ موظفا عن نقطة تفتيش صفوان وكذلك ميناء البصرة وسيحاسبون حساباً شديداً ،١٧ موظفا تم نقلهم ومحاسبتهم في محافظة الكوت ،وتم نقل مدير هيئة الضرائب في كركوك الى دائرة اخرى ،وجرت مناقلات كثيرة ونحن نعد اول وزارة ارسلت موظفاً بدرجة وكيل وزارة وثلاث مدراء عامين الى السجن لمدة ثلاث سنوات وبقرار قضائي ،لدينا جهود كبيرة ونحن ندعم كل الهيئات الفاعلة بهذا الشأن ،لان الفساد لايقل شأنا عن الارهاب.

البرلمان تأخر كثيرا

×هذا يعني انكم مع البرلمان في ممارسة دوره الرقابي لاسيما في موضوع استجواب الوزراء؟

– انا اعتقد ان مجلس النواب تأخر كثيرا في موضوع ممارسة دوره الرقابي لاسباب كثيرة الان الدور الرقابي يجب ان يستمر ولكن باشتراط ان لايكون الامر على خلفية سياسية ويجب ان يكون الاستجواب علميا ودقيقا مبني على اسس واضحة ،وان يكون بعيداً عن الاعلام وغايته في الاعلام معرفة الحقيقة.

٨٦،٥ ٪ من الموازنة تعتمد على النفط

×متى تنتهي مفارقة التعيينات في دوائر الدولة وانعدام التخصيصات من وزارة المالية؟

– موضوعة انعدام اوعدم وجود التخصيصات المالية له علاقة بالازمة المالية وله علاقة ايضا بكميات النفط المصدرة ،لان موازناتنا تعتمد بمقدار ٨٦،٥ ٪ على النفط ،فأذا انخفض سعر النفط بالتالي ستنخفض الموازنة لذا قرر مجلس الوزراء ومجلس النواب ايقاف التعيينات وليست وزارة المالية ، ولكن الخطأ الشائع هو ان وزارة المالية هي التي تمنع ذلك ،فالسلطة التشريعية هي التي امرتنا بذلك وماعلينا الاالتنفيذ واصبحنا في الواجهة وكأن الامر ابتلاء بالنسبة لنا، نحن لانخفي القول بان هناك بطالة مقنعة، الحقيقة ان هناك بطالة مقنعة وبعض الموظفين لايجد كرسيا للجلوس، اوطاولة للكتابة، وهناك مصانع متوقفة عن العمل ،وعمل الموظفين فيها لايتعدى الاتيان في نهاية كل شهر لغرض قبض الراتب فقط، الحل لهذه المعضلة هو في التوجه الى القطاع الخاص، خصخصة مؤسسات الدولة والتوجه لدعم القطاع الخاص وتفعيل العمل في الاستثمار ،هذه مجتمعة هي من تحل لنا المشكلة، التوظيف لايحل المشكلة ،فالطالب عندما ينهي دراسته كطبيب او مهندس، فلطبيب يذهب الى مستشفى خاص اوعام والمهندس يذهب الى الشركات المستثمرة في البلد وباعتقادي اذا مابدأت عجلة الاستثمار بالدوران وتم تهيئة البيئة للاستثمار سوف نحتاج الى عمالة مستوردة.

×هل ستشمل الخصخصة قسما من مفاصل وزارتكم كالمصارف وغيرها؟

– انا مع الرأي الذي يقول على الدولة ان تغادر اغلب المؤسسات حتى المصارف، فالمصارف الحكومية يجب ان تبقى حكومية مثلا المصرف الزراعي الذي وجد لدعم الفلاحين بفوائد متدنية وهكذا المصرف الصناعي في دعم الورش الصناعية وغيرها، وان يكون للحكومة مصرف واحد بدلا من سبعة مصارف الموجودة الان،والان الخطوات العملية في دعم القطاع الخاص هي كبيرة جدا فبدأت خمسة مصارف خاصة وانتهت ٣٥ مصرفا وهذا يشكل تقدما في القطاع المصرفي الخاص ونجحنا في الاستثمار في القطاع المصرفي ونتمنى ان يشمل هذا النجاح الاستثمار الخاص في المجالات الاخرى.

لاتخصيصات مالية للمثقفين من دون قرار تشريعي

×مسألة المنح المقدمة من رئاسة الوزراء للادباء والصحفيين والفنانين، وزارة الثقافة تقول بانها غير مسؤولة عن وصولها للمستفيدين ، وان الكرة الان في ملعب وزارتكم؟

– رمي الكرة في ساحة الاخرين مع احترامي لبعض السادة الوزراء على ليلاه، ان لدي في المالية ايضا مشاكل، فمثلا لاستطيع ترميم هيئة التقاعد العامة في الحلة لعدم وجود نخصيصات، ولكننا لاتشتكي.

ابشر المتقاعدين بزيادة رواتبهم

×المتقاعدون ايضا يتهمونكم شخصيا باجحافهم وذلك للمستوى المتدني في رواتبهم التقاعدية؟

– بالعكس انا اول المتعاطفين مع المتقاعدين وباشرت منذ ستة اشهر بتقديم مقترح قانون زيادة رواتبهم وسأرفعه الى مجلس الوزراء وعند اكتمال قانونية تشريعه سينفذ من قبلنا وانا اعد جميع المتقاعدين وابشرهم من خلال جريدة (المدى) بان نسبة ٨٠ ٪ من القانون اكتملت وساسعى بجد لانجازه قريبا، واكدنا في مقترح القانون بان المتقاعد من درجة مدير عام فما فوق هؤلاء (الله موفقهم) والتالي غير مشمولين بهذه الزيادة لان رواتبهم عالية ،المشمولون هم من درجة معاون مدير عام الى المتقاعد الذي يتقاضى راتبا قدره ١٥٠ الف دينار فقط،وهذه الدرجة بالذات ستكون زيادته اكثر من الباقين، انا مع الفقراء وسأرضيهم جدا،ومقترحي على ضوء مايتوفر لدى المالية من اموال.

اطالب بخفض رواتب المسؤولين ٥٠ ٪

×هل المالية لديها السلطة على تحديد الرواتب التقاعدية للمسؤولين؟

– ما يشرعه مجلس النواب نحن ننفذه وهناك تشريع صدر باستقطاع ٢٠٪ من رواتب الرئاسات الثلاث وادعو الى تخفيض رواتب الرئاسات والبرلمانيين والوزراء والمستشارين واصحاب الدرجات الخاصة الى ٥٠ ٪ ، بالطبع الان سيقولون بان وزير المالية يقول هذا الكلام لانه متمكن ماديا،لكن الحقيقة هي يجب على الجميع تحمل المسؤولية فمسألة التقاعد بعد خدمة لاتتجاوز شهوراً معينة او سنوات قليلة ويتقاضى راتبا بهذا الحجم ،فهذا الامر يجب ان يعاد النظر به وان لانجد انفسنا بعد سنوات ننفق موازنتنا على الرواتب التقاعدية للمسؤولين.

× الدولة تسعى لاخلاء المباني الحكومية من بعض المتجاوزين وهناك قصور ودور وشقق يسكنها بعض المسؤولين هل سيشمل القرار تلك الشخصيات ام ان هناك استثناء؟

– اولا بالنسبة للمسؤولين الذين يشغلون تلك المباني تستقطع المالية منهم اجراً شهريا وفي حالة تنفيذ قرار الاخلاء سنباشر باخلاء جميع المباني الحكومية سواء كان شاغلها وزيرا او برلمانيا او مسؤولا كبيرا في الدولة.

×على مدى السنوات السابقة لم تقدم وزارة المالية حسابات ختامية ما المانع من تقديمها ؟

– الحسابات الختامية للاعوام ٢٠٠٤،٢٠٠٥،٢٠٠٦ بالفعل لم تقدم في حينها ونحن في الوزارة دعونا بجد الى تقديمها وقمنا بتقديم موازنة ٢٠٠٦،٢٠٠٧،وقريبا سنقدم ايضا موازنة ٢٠٠٨.

× مانتائج الاتفاق الذي جرى في عمان بشأن الاتفاقية الساندة sba الجديدة لدعم الاقتصاد العراقي؟

– العراق من الاعضاء المؤسسين والفاعلين في صندوق النقد الدولي وخلال لقائنا بهم كمحافظ العراق في الصندوق فهذه المؤسسة تقدم منح ومعدات ودورات تدريبية علما ان العراق ليست عليه اشتراطات من قبل الصندوق لانه اوفى بجميع التزاماته وبالنسبة للديون التي اسقطت عنه على ثلاث مراحل قد اكتملت الان واخر نسبة هي ٢٠ ٪ لكن جوبهنا من قبل الصندوق باشتراط زيادة جديدة على المشتقات النفطية ولكننا استطعنا من خلال كلمات ارتجالية بأزالة هذا الشرط مقابل مايقدمه صندوق النقد الدولي للعراق،فضلا عن تقديم الصندوق المنح للاعضاء والمشورة وحصلنا من خلاله على دعم يصل الى خمسة مليار دولار.

نسعى لتخفيض التعويضات

×دفع العراق نحو خمسين في المئة للكويت وهذا الرقم بالتأكيد يؤثر على الشعب العراقي ،كيف يتم تسديد الباقي؟

– الحقيقة اغلب الدول الاجنبية اسقطت ديونها، لكن للاسف اغلب الدول العربية تأخرت في هذا الجانب بل البعض منها متشدد وبالذات مايخص التعويضات التي ندفعها للكويت جراء غزو النظام الدكتاتوري لها، فالعراقيون جميعا كانوا رافضين لهذا الامر ولكن لم يكن بايديهم القرار بل كانوا ضحية له وتعرضوا للاضطهاد على يد ازلامه ،فكان من المفترض بالاخوة في الكويت ان يساندوا العراق لاسيما انه يعيش ازمات متعددة، ونحن الان نبحث عن مشروع ليس لاطفاء التعويضات بل على الاقل لتخفيض نسبة معينة ترضي الطرفين حتى لايستمر هذا الجدل والخلاف بين البلدين الشقيقين.

اغلب الدول الاجنبية اسقطت ديونها، لكن للاسف الدول العربية تأخرت في هذا الجانب بل البعض متشدد، وبالذات مايخص التعويضات التي ندفعها الى الكويت، نحن الان نبحث عن تسوية ليس لاطفائها بل لتخفيضها لنسبة معينة ترضي الطرفين

موازنة العام ٢٠٠٩ لاتكفي اذا اردنا النهوض بالواقع الخدمي والاستثماري للبلد، وعليه يجب ايصال نسبة تصدير النفط وليس الانتاج من ٣-٤ مليون برميل يوميا لنوفر موازنة طموحة تقدر بـ ١٠٠ مليار دولار.

ضيف الخميس مع المحرر